## الفصل الثاني

# التعريف بالكتاب

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: دراسة الكتاب.

المبحث الثاني: منهجي في التحقيق.

# المبحث الأول

# دراسة الكتاب

وفيه سبعة مطالب:

## المطلب الأول

## اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف

اسم الكتاب هو: "مباحث التفسير"كما جاء على طرة المخطوط، ونجزم به قطعاً مع نسبته إلى مؤلفه ابن المظفر الرازي بدليل الإجازة التي في آخر الكتاب وبخط المؤلف لتلميذه جمشيد بن يهوذا وذكر فيها اسم الكتاب، وستأتي صورة لها في ملحق الصور من المخطوط.

وكذلك غالب من ترجم له ذكر هذا الكتاب وبهذا العنوان كالزركلي وبروكلمان وكحالة وفهارس آل البيت، ولم يختلف عليه أحد.

ولا يُكدر هذا خطأ معدي الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير حيث سموا الكتاب"مبادئ التفسير"ولم يوافقهم على ذلك أحد ولا أدري ما أصل هذه التسمية إلا أنهم وهموا فبدلوا كلمة"مباحث"بكلمة"مبادئ".

ولنا وقفة مع عنوان الكتاب، فعنوان الكتاب لا يدل على مضمونه، فالكتاب هو تعقبات على الثعلبي مرتب على سور القرآن وليس مباحث مستقلة، وترد على ذلك عدة احتمالات يصعب الجزم بأحدها:

فإما أن يكون الكتاب له قسم آخر قبله أراد المؤلف إضافته ولم يتسن له ذلك بذكر مباحث في أصول التفسير أو علوم القرآن أو غيرها، ويدل على ذلك أن

المخطوط لم يبدأ فيها بمقدمة بَلْه الحمد له أو الصلاة على الرسول ﷺ . ويحتمل أنه قد سقط من المخطوط الجزء الأول . والله أعلم .

ويحتمل أن الكتاب كان إملاءً من المؤلف على تلاميذه ورغب بزيادة بعض المباحث فيه فلم تسعفه المنية وربما أنه سماه هكذا تجوزاً ودون قصد للإشارة إلى مضمونه . والله أعلم .

وفي كل الأحوال فهذا لا يُشكل على اسم الكتاب أو نسبته لمؤلفه ، والحمد لله .

## المطلب الثاني

## التعريف بنسخ الكتاب ووصفها

للكتاب نسخة خطية واحدة كاملة وفي درجة عالية من الوضوح ، عدا مواضع يسيرة فيها بياض أو غير واضحة ، ويقع المخطوط في ٥٤ لوحاً ، وفي كل لوح صفحتان ، فعدد الصفحات ١٠٨ صفحة ، وفي كل صفحة ١٩ سطراً وفي كل سطر ما بين ١٠ إلى ١٣ كلمة غالباً . ويوجد على هامش المخطوط بعض الحواشي والتعليقات ، والتي تتعلق أحياناً بنص الكتاب مما قد يكون سقط على الناسخ كذكر جزء آية ، أو تسمية لبعض السور ولبعض المواضيع .

كما أننا نجد أن بعض الكلمات قد ضُبطتْ بالشكل إما كاملة أو آخرها .

وأحياناً تعليقاً جانبياً لا علاقه له بنص الكتاب قد تكون من أحد ملاّك النسخة الخطية ، أو زيادة فائدة حول كلام المصنف .

وتتميز النسخة بوجود إجازة من المؤلف لأحد تلاميذه بقراءة هذا الكتاب عليه كاملاً ، وهي بخط المؤلف وكتب اسمه والتاريخ ، ولا يخفى أن مثل هذه الإجازة تعطي النسخة المزيد من التوثيق .

وقد عملتُ جاهداً في البحث عن نسخ أخرى فلم أظفر بشيء، ولم يشر أحد إلى وجود نسخ أخرى سوى التي حصلت عليها، والتي هي مصورة من دار الكتب المصرية / القاهرة، تحت رقم (٣٤٨ تفسير).

ولم يُكتب على النسخة تاريخ النسخ أو اسم الناسخ.

## المطلب الثالث

## منهج المؤلف في الكتاب

### وصف إجمالي للكتاب:

كتاب مباحث التفسير هو استداراكات وتعقبات على الثعلبي في الكشف والبيان، بدأه المصنف بالبسملة ثم شرع مباشرة في الكتاب دون مقدمة أو ذكر للحمدله.

واستدراكاته متنوعة في كثير من العلوم، فذكر استدراكات في التفسير وعلوم القرآن والتجويد والقراءات وهي أكثرها، وفي اللغة كالنحو والشعر والأمثال، وفي الحديث، وفي الفقه وبخاصة في المذهب الحنفي، وفي التاريخ والتراجم والسير، وفي العقيدة.

ورتب كتابه بحسب سور القرآن من أوله إلى آخره، وربما قدم وآخر في مواضع قليلة، ثم ختم بذكر استدراكات حديثيه في فضائل بعض السور والآيات، ثم كتب إجازته لتلميذه بقراءة الكتاب عليه كاملاً.

ولم يذكر المصنف أسماء السور من أول الكتاب بل بدأ في ذكرها من سورة محمد ﷺ إلى سورة الناس، وأدخل قبل ذلك بعض المطالب كمطلب في آدم عليه السلام، ومطلب في عيسى عليه السلام.

### طريقته في الاستدراك والتعقيب:

سلك الرازي في مباحث التفسير طريقة واحدة في الغالب، وهي أنه ينقل كلام الثعلبي ويجعله مسبوقاً بقوله: "قال" مُصَدِّراً بذكر طرف من الآية أو الآية كاملة أو بذكر عنواناً للمسألة كقوله: "في كفارة اليمين . . ."ثم يذكر تعقيبه مصدراً بقوله: "قلت"، ويختمها بقوله: "والله أعلم".

واستدراكاته متفاوتة من حيث الطول والقصر، وإن كان يغلب عليها الاختصار بل والاختصار الشديد فربما تعقب الثعلبي بكلمة أو كلمتين كما في المسألة رقم (١٢٤) قال: "وهو تناقض". وفي المسألة (١٢٧) قال: "هذا تناقض ظاهر". والمسألة (١٨٣) قال: "وهذا يشبه التناقض، وهو مستبعد والله أعلم". ولم يزد على ذلك.

وأما الاستطراد فكان قليلاً كما حصل في قصة أبي طالب في المسألة رقم (٧٠) فقد توسع واستطرد وتعتبر أطول مسألة في الكتاب، صال وجال فيها مدندناً على إثبات أن أبا طالب لم يمت كافراً.

وكذلك من المسائل التي أطال فيها قصة إبراهيم والتي برقم (٢٩، ٣٠، ٤٩) وكذلك يستطرد أحياناً في بعض المسائل كما حصل في المسألة رقم (٢٣٧) بذكر أنواع الاستفهام، وذكر معاني القضاء العشرة في المسألة رقم (١١٥).

وأصول الاستدلال عند ابن المظفر والتي بنى عليها تعقباته هي:

- القرآن
- السنة
- الإجماع
- اللغة العربية
- الأدلة العقلية.

ومن ذلك يقول: "وذلك خلاف المعقول والمنصوص". ويقول: "النقل عن اللغة ثبت فيه". ويقول: "وخلاف النقل الصحيح". ويقول: "هذا خلاف الإجماع وخلاف الحديث الصحيح". ويقول: "والدليل على أن هذا الحديث غير ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة".

انظر المسائل (١٦- ٢٠- ٧٠ – ٧٥- ١٢٦- ٢٠٢).

وأيضاً الرازي يكثر الاستدراكات في بعض المواضع دون بعض، فمثلاً في سورة المائدة استدرك في أربعة مواضع من الكشف والبيان (٢٦/٤) واستدرك بكلام قليل.

وأحياناً ينقل الرازي عن الثعلبي ولا يتعقبه في نفس الموضوع، وأحياناً لا يريد التعقيب بل يريد إضافة معنى أو تأكيد مسألة كما جاء في قصة إبراهيم وإحياء الموتى. وأحياناً ينقل عن الثعلبي فيتعقبه في بعض نقله وليس فيه كله، كمسألة رقم (١٣٧).

ومن طريقته أيضاً في استدراكاته أنه يجمع عدة أقوال ونقولات من تفسير الثعلبي في مسألة واحدة ثم ينتقدها ويعقب كما حصل في مسألة فناء النار في المسائل رقم (٨٨- ٨٩- ٩٠- ٩١- ٩٢)، وكذلك في المسائل رقم (٧٤- ٧٥- ٧٦- ٧٧- ٧٨- ٧٩- ٨٠- ٨١- ٨٢). وكذلك يجمع بين قولين للثعلبي ظاهرها التعارض ثم يتعقبه فيها كما في المسألة رقم (٦٥).

وأحياناً يُفرق تعقبه في المسألة الواحدة في أكثر من موضع، فمثلاً: مسألة الاسم والمسمى تعقب فيها الثعلبي في تعليل ذكره ولم يتعرض لأصل المسألة كما في المسألة رقم (٢)، ثم عاد لنفس المسألة ورجح القول الذي يختاره كما في المسألة رقم (٧)، وعاد أيضا لذات المسألة في المسألة رقم (١٩).

ومن طريقته أنه لا يكتفي بالاستدراك بل يفسر ويضيف معانٍ جديدة ويُكثر من قوله: "فإن قيل ما وجه الآية ؟ قلت: . . ."كما في المسائل رقم (٥٠- ٦٢- ٨٢- ١٠١- ١٩٦- ٢١٣).

والمصنف يُورد شبهاً ويتوسع في عرضها ولا ينقدها أو يفندها كما حصل في قصة إبراهيم والنمرود برقم (٢٩)، وكما في المسألة رقم (١٠١) في فناء العذاب، ولم يُرجح في ذلك، وإنْ كان يظهر منه عدم القول بفناء العذاب.

ومن ملامح منهجه أنه يتعقب الثعلبي في استدلالاته أو تعليلاته، وليس في أصل المسألة أو القول المنقول كما في المسألة رقم (٢١٥) قال: "إلا أن الاستدلال بهذه الآية فيه نظر". وأيضا المسألة رقم (١٦٨) فيبطل الاستدلال فقط دون إبطال القول. وكتعقبه في تعليل كسرة الباء في المسألة رقم (١) ولم يرجح القول الذي يراه صواباً.

وأيضا هو يحقق المسائل وليس همه جمع الأقوال أو نقضها والاعتراض عليها، ولذا يُكثر من قوله: "فتحقيقه ..."كما في المسائل رقم (١٣٠- ١٣١- ١٥٦- ١٧٦- ٢١٠).

ومن العبارات التي كثر استخدامه لها قوله: "ذلك مردود لوجوه . . . أو فيه وجوه". ويعددها كما في المسائل (٤- ٣٠- ٣٦- ٥٠- ٨٠- ١٠٤- ١٠٨- ١٥٤- ١٧٨- ١٩٠- ٢٠٥).

ولم يكتفِ فقط بتعقب الثعلبي بنقض قوله بل يزيد على ذلك أقوالاً وتوجيها وتفسيراً ولذلك يُكثر من استخدام عبارات كقوله: "لو اقتصرنا على هذا القدر كان لقائل أن يقول"، ويقول: "لو اقتصرنا على هذا القدر لا يتم التفسير ولا يكمل الكلام"، ويقول: "لا يتضح التفسير على هذا الوجه".

انظر المسائل رقم (١٣٠- ١٤٥-١٦٩-١٩٣-١٩٦-١٩٧-١٩٩-٢٠٠-٢١٠-٢١٢-٢١٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٧-٢٣٦-٢٣٨).

ويذكر المصنف قول الثعلبي ثم يُورد عليه إيرادات كالمسألة رقم (١٥٦) قال: "لو فسرنا على هذا الوجه يلزم منه أمران محذوران".

ومن أسلوبه أيضاً أنه يُورد النقل عن الثعلبي ثم يُورد عليه سؤالاً كقوله في المسألة (١٤٧): "إيش تعني بقولك". ثم يذكر أجوبة ويعترض عليها.

## طريقته في النقل من تفسير الثعلبي:

ألخصها في جانبين:

### الجانب الأول / الاختصار والتصرف:

فالرازي ينقل كلام الثعلبي مختصراً وهذا الغالب، سواء أكان نقله لحديث أو أثر، أوقصة، أو قول، وأحياناً يتصرف في العبارة، ومن ذلك:

* في سجود الملائكة المسألة رقم (٢٠) = اختصر الأقوال ونقلها بإيجاز.

* في المسالة رقم (٤٠) = اختصر قصة صلاة الخوف.

* في المسألة رقم (٦٥) = اختصر الاسماء واكتفى بخمسة من اثني عشر.

* في المسألة رقم (١٣٦) = اختصر قصة الجمرة التي وضعها موسى في فمه.

* في مسألة رقم (١٤٤) = اختصر بيت شعر واكتفى بذكر صدره.

* المسألة رقم (١٥٤) = اختصر السند.

* المسالة رقم (١٥٩) = اختصر قصة سليمان وبلقيس.

* المسالة رقم (١٦٤) = اختصر قصة إسلام سعد بن أبي وقاص

* المسألة رقم (١٧٧) = لم ينسب القرآءات .

* المسألة رقم (١٨٨) = اختصر قصة يسار اليهودي

* المسألة رقم (٢١٠ ) =اختصر السند.

* المسألة رقم (٢١١) = حذف السند .

* في المسألة رقم (٢١٦) = حذف السند .

* في المسألة رقم (٢٣٩) = اختصر الأقوال .

أكثر من النقولات من تفسير الثعلبي من صفحة واحدة في المطبوع (١٩٠/٥) فنقل (١٣) نقلاً بتصرف فيها .

وانظر المسائل رقم (٤١، ٤٦، ٥٠، ١٠١، ١١٨، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٦) .

**الجانب الثاني / عدم الإسناد أو عزو الأقوال :**

من عادة الرازي في كتابه أنه ينقل الأقوال من الكشف والبيان دون أن ينسبها لقائليها علماً أنها منسوبة لقائليها عند الثعلبي، وهذا في الغالب، أو ينسب الثعلبي القول لعدة أشخاص فيكتفي الرازي بنسبته لواحد منهم أو أكثر، دون تقيده بما يذكره الثعلبي، ومن ذلك المسائل ذات الأرقام (٣٥-٧٤-٧٦-٧٩- ٨٠-٨١- ٨٢- ٨٩- ٩٢- ٩٣- ٩٤- ٩٦- ١٠٠- ١٠٢- ١٠٤-١٠٥-١٠٧-١٠٨-١٢٥-١٣٤-١٣٧-١٣٨-١٤٣-١٥٣-١٦١- ١٦٢-١٦٧-١٦٩-١٨٣-٢١٤-٢٣١-٢٤٠) .

وأيضاً في مواضع نسبها الثعلبي إلى قائليها وكذلك الرازي نسبها لهم، كما في المسائل: (٧، ١٣، ٢٣، ٢٧، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٩١، ١١٢، ١١٤، ١٢٦).

## التعقيبات في التفسير وعلوم القرآن والقرآءات:

كان التفسير وعلومه مصب اهتمام الرازي في استدراكاته وتعقيباته، فكان يذكر القول ويعترض عليه ويعلل اعتراضه ثم يذكر القول الذي يراه صواباً.

ويعتمد ابن المظفر في تعقباته على التفسير بالمأثور فيفسر القرآن بالقرآن ويجمع الآيات التي بنفس المعنى في موضع واحد، وأيضا يتعقب الثعلبي بذكره للحديث النبوي، وأيضا التفسير بالرأي المحمود فيورد أقوالاً في اللغة وينقدها ويورد عليها اعتراضات من أقوال العرب ثم يذكر المعنى الذي يرجحه انظر المسائل (٣٣- ٣٥- ٣٨- ٥١- ٧١- ٧٢- ٧٣- ١٦٩- ١٨٠).

ولتعقباته صور منها:

- يورد القول الذي يرجحه في معنى الآية، ويستشهد بنظائر ذلك في القرآن، ثم يورد اعتراضاته على قول الثعلبي كما في المسألة (١١٥).

- أو يعترض على القول ويورد اعتراضاته دون ترجيح كالمسألة (١٢٣).

- أو يعترض على القول ويورد ما ينقضه ويذكر أدلة من القرآن تناقض ذلك القول ثم يذكر ترجيحه كالمسألة (١١٦- ٢٣٦).

- أو يورد القول الذي يرجحه دون ذكره لاعتراضات على القول كالمسألة رقم (١١٧).

- أو يعترض على القول دون ذكر انتقاده أو ترجيحه بل يكتفي بالإشارة لوجود تناقض كالمسألة (١٢٤) .

ويهتم أيضا في تعقباته أو تفسيره بنظم القرآن ورؤوس الآيات فيقول : "لا يستقيم هذا النظم"و"معناها كذا ... لموافقة رؤوس الآيات" ، كمافي المسائل (٤١- ٧١- ١١٠) و (٢٢٣- ٢٣٣) .

ونجده أيضا يفسر بدليل السياق كما في المسألة رقم (١٨٤) قال : "هذا التأويل غير مطابق لما قبل الآية وما بعدها". ومعلوم أن السياق مكون من السباق واللحاق.

وابن المظفر لا يُغفل الترجيح فنجده يرجح ويضعف في الأقوال ، وأحياناً يترك ذلك ، ويهتم كذلك بتحقيق المسائل كما مرّ معنا في طريقته في الاستدراك .

أما علوم القرآن : فنجد أن ابن المظفر يستدرك على الثعلبي في أبواب عدة كأسباب النزول كما في المسائل (٤٨- ٧٠- ١٨٨- ١٩٤- ٢٥٢) .

وفي الوقف والابتداء كالمسائل (٤١-١١٠-١١٣-٢٠٤) ، ولا يُسلِّم دائماً بالوقف والابتداء بل ينتقد الثعلبي فيها كالمسائل (١٢٠-٢٠٥) .

وأيضاً يتعقبه في مواضع في النسخ فربما انتقد الثعلبي في استشهاده بالآية الناسخة ولا يعترض على القول بالنسخ وإنما الدليل ثم يذكر الناسخ الذي يرجحه كالمسألة (١٤٦) ، وأحياناً يعترض على القول بالنسخ كالمسألة رقم (١٧٨) .

وأيضاً في التجويد وهي مسألة يتيمة ولا أخت لها والتي برقم (٩) .

أما القراءآت : ينتقد الثعلبي في إنكاره قراءة وهي سبعية ويوجهها كالمسألة (١٧٠) ، وأحياناً يعترض على أن القرآءة لا تدل على المعنى الذي ذهب إليه الثعلبي ولا يعترض على معنى الآية ولا يذكر الذي يرجحه كالمسألة (١٦٦) .

ونجد أنه يستدل بالقراءآت على المعنى الذي يرجحه كما في المسألة رقم (١٩٥) .

**التعقبات الحديثية:**

ذُكر سابقاً أن من مصادر الرازي في تعقباته السنة، فنجد أن ابن المظفر يستدل بالحديث النبوي الصحيح، ويعتني في ذلك بأمور:

* الحكم على الحديث: فنجده أحياناً يصف الحديث بالتواتر – مع عدم التسليم له بذلك – كما في المسألة رقم (٧٠)، أو يصححه كما في المسائل رقم (١٢٥- ٢٠٣) . ويضعف الحديث أيضاً كما في المسألة رقم (٢٠٢) فوصف الحديث بالنكارة ثم ساق الأدلة من القرآن والسنة والإجماع التي تدل على نكارته من وجهة نظره، وكذلك ضعَّف الحديث في أكثر من موضع كـ (٢٠٣- ٢٣٩) . وإن كان يسرد بعض الأحاديث ولا يجزم بصحتها أو ضعفها كما في المسألة (١٤٠) قال: "لعل هذا النقل غير صحيح".

* التخريج: يهتم ابن المظفر بتخريج الحديث وعزوه فنجده أحياناً يذكر الحديث بالسند ويعزوه لصحيح البخاري أو مسلم أو موطأ مالك أو الحاكم في المستدرك كما في المسألة رقم (٤٧) قال: "خَرَّجه مسلم في الصحيح بطرق". وإن كان في نظري قد جانب الصواب فالحديث الذي تعقَّب فيه مختلف عن هذا الحديث وانظر التعليق هناك . وكذلك في المسائل (٦٤- ٦٦- ٢٤٤- ٢٤٧- ٢٤٨) . وأحياناً يتعقب الثعلبي في رفع الحديث ووقفه كما في المسائل (٦٤- ١٦٥) .

* تصحيح ألفاظ الحديث: نجده يتعقب الثعلبي في بعض روايات الحديث ويصحح اللفظ كما في المسألة رقم (١٠-١٢) .

وأظهر ابن المظفر الرازي سلامة منهجه في قبوله للحديث الصحيح وسلامته من النهج العقلاني في ردها كما قال – في المسألة رقم (٤) –: "إن صح الحديث

فلا يُعترض عليه". ولكنه يورد أخبار الآحاد في باب العقائد ويقول أنها لا توجب العلم وسيأتي التعليق على ذلك في موضعه، وأحياناً يظهر ضعفٌ لديه في الحديث كأن يرد حديث موضوع بحجج عقلية ويرد عليه كذلك بحديث لا أصل له وأنكر منه كما حصل في قصة عيسى عليه السلام في المسألة رقم (٤).

**التعقبات الفقهية:**

اهتم الرازي بالمسائل الفقهية وخاصة في مذهبه الحنفي، فكان يعزو مسائله لكتب الأحناف، ويصحح الروايات بين الأصحاب كما في المسائل رقم (٤٢، ٤٣، ٤٦، ٦٨).

وينقل من مختصر القدوري كما في مسألتي: (طلاق الرجعة، وابن السبيل) وربما نقل منه بالنص. كما في المسائل رقم (٦٨-١٧١).

ومن اهتمامه بالمذهب الحنفي يُغفل نسبة القول لغيرهم مع أن الثعلبي قد نسبه لغيرهم، كما في المسألة رقم (٦٨) نسب الثعلبي المسألة للإمام مالك ولفقهاء العراق، واكتفى الرازي بذكر فقهاء العراق، لأن تعقبه عليه في قولهم دون المالكية.

ونادراً ما يتعرض لغير المذهب الحنفي، فتعقب الثعلبي في مسألتين في المذهب الشافعي كما في المسائل (٤٤- ١٧١)، وذكر غيرها من مسائل فقهية – على ندرة – كما في المسألة رقم (١١٢).

ونجد أن الرازي يتعقب الثعلبي بنقض الإجماع، فالثعلبي ينقل الإجماع في المسألة والرازي ينقضه بذكر قول أبي حنيفة كما في المسالة (١٢٢).

كما اهتم الرازي بالمصطلحات الفقهية كما في المسألة رقم (٢٥) قال: "عليهم الفدية لا الكفارة".

**التعقبات التاريخية:**

ولابن المظفر اهتمام أيضاً بعلم التاريخ والتراجم والسيرة فكان يستدرك فيها، بإثبات وقائع كإسلام حكيم بن حزام في المسألة رقم (٦٤- ٦٥)، أو تصحيح نسب كما في المسألة رقم (١٦٤) في اسم سعد بن أبي وقاص.

وأيضاً ينقد القصص التاريخية كما نقد مواضع من قصة بلقيس كما في المسألة رقم (١٥٨)، ونقده لقصة إبراهيم بن أدهم كما في المسألة رقم (١٥٤)، وقصة سفيان الثوري في المسالة رقم (١٥٥).

لا يُسلِّم بشطحات الصوفية بل ينقدها كما في الخرور والصعق انظر المسألة رقم (١٥٩).

ونجد أن ابن المظفر الرازي يصحح بعض المرويات التاريخية كقصة أربد بن ربيعة كما في المسألة رقم (١٥٩). ونجده يستشهد بصحة قصة من قصص موسى بالقرآن كما في المسائل رقم (١٦٠- ١٦١- ١٦٢).

**التعقبات العقدية:**

انتصر الرازي لأهل السنة والجماعة في مسائل الأسماء والصفات كمسألة الكلام، والعلو، ورؤية الله، ورد على الأشاعرة كما في المسائل رقم (٥١- ٥٢- ٥٣- ١٥٧- ١٨٤).

والمؤلف ضليع بمصطلحات علم الكلام من: الجوهر، والعرض، والحدث، كما أنه تعقب الثعلبي في ضبط حد القِدم كما في المسألة رقم (١٦٨).

كما أنه يتطرق لمسائل جدلية عقلية كما في المسائل رقم (٧-١٤٧).

كما أنه عارف بمقولات الفرق الضالة فيرد على الخوارج والمعتزلة والرافضة والقدرية والجهمية، ولا غرو فهو إمام أهل السنة في وقته كما وصفه ابن القيم

– فيما سبق ذكره – ، ويفرق بين كلامهم فمثلاً مسألة فناء النار برقم (١٠١) فرق بين قول الجهمية القائلين بزوال النعيم والعذاب، وبين قول الجاحظ المعتزلي القائل بزوال العذاب . وانظر كذلك المسائل (٢٩-٥٦-٦٠-٦٢-٦٣) .

**التعقبات في اللغة:**

كان يكثر من التعقبات في اللغة ويستشهد بأدلة من القرآن كما في المسألة رقم (١٠٠)، وبأقوال العرب والمسموع عندهم فتتكرر عبارة: "فإنه ما سُمع ذلك" و"غير مسموع ولا مذكور في الكتب" كما في المسائل (٣٩- ٨٠- ١٠٠- ١٧٤- ٢٣٤)، ويستشهد بأشعار العرب كاستشهاده بشعر النابغة والقطامي كما في المسألة (١٦-٢٤٠) .

ويعتمد في تعقباته في معاني المفردات على أصل الكلمة واشتقاقاتها كما في المسائل رقم (٨٥- ٨٧- ١١١- ١١٣- ١١٩- ١٥٢) . ويوجه القول بالقرائن كما في المسألة (١١١) قال: "بقرائن إطلاقات القرآن".

ويعتمد على التعريفات والقواعد اللغوية فيكثر منها كما في تعريف الاستثناء وقواعده في المسائل رقم (٥٤- ٥٥-٥٦- ٥٧- ٥٩- ٦٠- ٩٣-٩٥) .

وأكثر تعقباته اللغوية هي في النحو، فكان يتعقب الثعلبي في مسائل الإعراب ويذكر الوجه الذي يرجحه كما في المسائل رقم (٥٤، ٨٤، ١١٨، ١٦٣، ١٨٥) .

وكذلك في الشعر يصحح المعاني، ويضيف ما عنده في معانيه، انظر المسائل رقم (٣٦، ٨٥، ١٤٤، ٢١٩) .

وأيضاً في الأمثال انظر المسألة (١٥٢) وإن كان أقل مما سبق .

ويظهر من استعراض المسائل النحوية أن ابن المظفر الرازي ينهج طريقة البصريين في النحو بدليل اختياره لأقوالهم وترجيحه لآرائهم وصرح بذلك كما

في مسألة اشتقاق الاسم في المسألة رقم (٣)، وقول عدم جمع حروف النداء ب(أل) كما في المسألة (٦)، ووافق البصريين في معنى إتيان (إلا) بمعنى (الواو) كما في المسألة رقم (١٠٠)، وفي غيرها .

وهو يجيز أيضاً عمل الفعل في الحروف كما في المسألة رقم (١٨٩)، ويتطرق للتضمين كما في المسائل (١٧٤- ١٧٦- ١٨١)، ويعتمد على تعاقب الحروف كما في المسائل رقم (٦٩- ٢١٢) وقال: "حروف الصفات قد يقوم بعضها مقام بعض".

ونجده أنه يذكر معنى بعض الحروف ويفرع عليها تفريعات فقهية كما ذكر في معنى (على) و (اللام) وأن الأولى فيها إقرار بالدَّين، والثانية إقرار بالوديعة، انظر المسألة (٧٢، ١٧٤) .

*** نبذة عن التصنيف في علم الاستدراك:**

"الاستدراك في اللغة طلب تدارك السامع، وفي الاصطلاح رفع توهم تولد من كلام سابق"[(١)] .

وأما في علم التفسير فهو: «إِتْبَاعُ المُفَسِّر مِنَ السَّلَفِ قَولاً يَذكُرُه لَهُ فِي بَيَانِ مَعَانِي القُرْآنِ الكَرِيمِ بِقَولٍ آخَرَ يُصْلِحُ خَطَأَهُ، أَو يُكْمِلَ نَقْصَهُ»[(٢)] .

وأما نشأته فقد نَشَأت الاستدراكات في التفسير مع أول نشأة التفسير وظهوره؛ إذ هي طريقة معتبرة في بيان المعاني وإيضاحها، بل كان أسلوب الاستدراكات

---

(١) التعريفات للجرجاني (١/ ٣٤) .

(٢) انظر رسالة استدراكات السلف في التفسير لنايف الزهراني ص (٢٨) .

وللوقوف على معنى الاستدراك عند النحويين، والأصوليين، والفقهاء، ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٣/ ٢٦٩) .

في التفسير من أفضل أساليب الرد والتصحيح، بعد البيان والتوضيح الذي يتوخَّاه المفسر بأساليب كثيرة.

وقد كان أول ظهورها في هذا العلم: في بيان رسول الله ﷺ لمعاني القرآن الكريم، فقد أخذ هذا الأسلوب بحظه من البيان النبوي، ومن ثم صار منهجاً متبعاً في تفاسير الصحابة والتابعين وتابعيهم، ومن بعدهم من أئمة المفسرين؛ اقتداءً بالهدي النبوي في ذلك، وأخذاً بفوائد هذا الطريق وعوائده الجليلة في التفسير.

وقد تنوعت الاستداركات باعتبار قائليها، وموضوعاتها، وأغراضها في تفاسير السلف تنوعاً ظاهراً، فبالنظر إلى قائليها كان منها الاستدراكات النبوية، واستدراكات الصحابة على بعضهم، وعلى قول مطلق لم يعين قائله، وعلى التابعين وكذا استدراكات التابعين على الصحابة، وعلى بعضهم، وعلى قول مطلق، وعلى أتباعهم. ثم كانت استدراكات التابعين على الصحابة، وعلى بعضهم، وعلى قول مطلق، وعلى أتباعهم. ثم كانت استدراكات أتباع التابعين على سنن استدراكات التابعين، وسار على هذا المنهج من جاء بعدهم من العلماء، وقد دارت أغراض الاستدراكات في التفسير بين غرضين رئيسيين:

**الأول**: رد القول المستدرك عليه وإبطاله، وإصلاح خطئه، مع بيان وجه نقده واعتراضه أحياناً.

**والثاني**: تكميل نقص القول المستدرك، وإزالة لبسه، وتوجيه السامع إلى معنى أولى منه لوجه من وجوه الترجيح التي تذكر أحياناً.

وللعلماء في ذلك طريقتان :

– **الأولى** : أن يفرد الاستدراك بالتصنيف .

– **الثانية** : أن يجعل استدراكاته ضمن كتابه دون فرزها .

وأصحاب الطريقة الأولى يتنوعون فمنهم من يستدرك بحسب فنٍ ما ، دون غيره كالاستدراك في العقائد مثلاً كما فعل ابن المنير على كشاف الزمخشري – وإن كان استدراكاته وفق منهجه الأشعري فحسب –، ومنهم من يقتصر على مؤلِّف أو مؤلَّف معين دون النظر في غيره . ومن هؤلاء ابن المظفر الرازي فقد استدرك على الثعلبي في كتابه الكشف والبيان دون غيره من كتب التفسير، وإن كان حتماً سيشمل غيره ممن نقل عنهم أو وافقوه في قوله .

ومنهم من يستدرك على من سبقه في فن ما دون النظر إلى الفترة الزمنية .

ومن النوع الثاني استدراكات ابن عطية في المحرر الوجيز على الطبري في تفسيره ، واستدراكات ابن كثير على ابن جرير في تفسيره . وكذلك السمين الحلبي كان يتعقب أبا حيان في البحر المحيط والزمخشري في الكشاف وقد سُجلت في هذا عدة رسائل جامعية[1] .

## المطلب الرابع

## مصـــادره

نص الرازي على بعض مصادره ، وبعضها كان يستفيد منها ولم ينص عليها .

ومن المصادر التي نص عليها :

---

(١) انظر رسالة استدراكات السلف في التفسير لنايف الزهراني ص (٣٩٥) .

[١] صحيح البخاري

[٢] صحيح مسلم

[٣] موطأ مالك

[٤] مستدرك الحاكم

[٥] تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة

[٦] مجاز القرآن لأبي عبيدة

[٧] الكشف والبيان للثعلبي

[٨] التجريد للقدوري .

[٩] شرح السنة للبغوي .

[١٠] معالم السنن للخطابي .

ومن المصادر التي استفاد منها ولم ينص على ذلك :

[١] مختصر القدوري .

[٢] مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني

[٣] الوجوه والنظائر للدامغاني

## المطلب الخامس

## قيمة الكتاب العلمية

إن الناظر في الكتاب يلمس قيمته العلمية بوضوح ، وألخص قيمته في نقاط :

[١] أنه تعقبات واستدراكات لكتاب موسوعي في التفسير هو بحاجة لذلك .

[٢] في كثير من تعقباته هي تعقبات على مفسرين آخرين غير الثعلبي ممن استفاد منهم كابن جرير وغيره ، وممن استفاد من الثعلبي كالبغوي وغيره ،

فهي أوسع من أنها تعقبات على كتاب بعينه فقط .

[٣] ذكره لقواعد أصولية ونحوية وغيرها في مثاني كتابه وستأتي الإشارة إليها في فهرس القواعد .

[٤] التزامه بالحديث الصحيح كمنهج ، وإن خالف ذلك في بعض التطبيقات .

[٥] احترامه لمنزلة ومكانة العلماء وعدم إطلاق اللسان فيهم بالثلب بمجرد الوقوع في خطأ ، كما قال في المسألة رقم (٣٢ ) : "هذا غلط ظاهر ولكل جواد هفوة". ولا يتجاسر على التخطئة مباشرة كقوله في المسألة رقم (٨٧) : "يشبه أن يكون هذا سهواً". بل وأكثر من كلمة "الأشبه" و"يشبه" حتى بلغ عدد مرات ورودها في الكتاب (٢٦) مرة في مواضع متفرقة . وهذا نهج لعلمائنا الجِّلة .

[٦] غزارة المادة اللغوية في كتابه من مسائل نحوية وشعرية وغيرها .

[٧] تحقيقه لمسائل وأقوال علمية كما في المسائل رقم (١٣- ١٣١- ١٥٦- ١٧٦- ٢١٠) .

## المطلب السادس

## المآخذ على الكتاب

لا يخلو كتاب – بعد كتاب الله – من النقد . وكما قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن كتب التفسير : "وإن كان كل هذه الكتب لا بد أن يشتمل على ما يُنقد ، لكن يجب العدل فيها ، وإعطاء كل ذي حق حقه"[١] .

فالقراءة الناقدة قراءة مفيدة ولكن بشرط أن يكون الكلام مما يُقبل فيه النقد ، ثم ينقد بعلم وعدل ، ودون الترفع والتعالي والتعالم فهي مهلكة أعاذنا الله منها.

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٨٧) .

وعليه فإن كتاب (مباحث التفسير) قد وقعت فيه مآخذ عدة سأسردها مع ضرب أمثلة على ذلك حتى لا يكون إطلاق القول بدون دليل، ومن المآخذ:

[١] اقتصاره في الاستدراكات على مواضع عند الثعلبي، وإغفاله لأخرى كثيرة مهمة وربما بعضها أهم مما ذكره، فقد ترك الرازي ٤٠ سورة لم يستدرك فيها على الثعلبي، وأغفل بعض المواضع التي كان يجب أن يستدرك فيها كأقوال وقصص عند الثعلبي كما في قصة يوسف عليه السلام عند قوله الله تعالى: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾، وكذلك في قصة آدم، وهاتان مما تمس عصمة الأنبياء، فكان يجب التعليق عليها ونقدها النقد العلمي.

ولعل مما يعتذر به عن الرازي في هذا أنه لم يشترط في كتابه استقصاء وحصر المواضع التي تستحق الاستدراك، وإنما كان يذكر ما يحضره. وربما أنه كان يرغب في إتمام استدراكاته ولكنه لم تسعفه المنية.

[٢] استدراكه على حديث موضوع بآخر باطل لا أصل له، كحديث عيسى ابن مريم عندما كان في بطن أمه، وكان يكفيه أن يثبت أن ذلك الحديث موضوع وهو إرسال عيسى للكُتَّاب..، كما نص على ذلك الأئمة، وهذا يبين قصور الجانب الحديثي عنده، وكذلك عدم نقده للأحاديث النقد العلمي المتعارف عليه عند علماء الحديث.

[٣] عدم نسبته الأقوال لقائليها في الغالب مما كان ينقله عن الثعلبي، مما قد يوهم القارئ أنها تعقبات على أقوال وترجيحات للثعلبي نفسه، وكثير منها بخلاف ذلك كما سنرى. وقد مر معنا في منهج المؤلف شيء من هذا.

ويجاب عن ذلك بأنه كان يناقش الأقوال نقاشاً موضوعياً بغض النظر عن قائليها .

[٤] دفاعه عن أبي طالب وإثبات أنه مات مسلماً ، وهو بخلاف الصحيح عند جمهور أهل العلم ، مما جعله يستطرد في هذه المسألة كثيراً وكانت أكبر مسألة في الكتاب ، ولو فرضنا أنها قابلة للاجتهاد ، كان أولى به أن يستطرد في نقاش المسائل الأخرى كالتي تقدح في عصمة الأنبياء أو المسائل العقدية المتفق عليها .

[٥] عدم تحقيقه لصحة أو ضعف بعض الأحاديث والقصص ويستطرد في ردها بحجج عقلية ولو نظر في سندها لكان أولى وأخف مؤنة ، كما حصل في قصة إبراهيم بن أدهم في المسألة رقم (١٥٤) .

[٦] إغفاله لأقوال العلماء ، فعندما يذكر مسألة يضعف القول ويذكر القول الذي يرجحه ، علماً أن بعض المسائل من قبيل اختلاف التنوع .

ويجاب عن ذلك بأنه يضعف ما يراه ضعيفاً ، ويرجح ما يراه صحيحاً ولا يلزمه أن يذكر جميع الأقوال .

[٧] عدم ذكره لمقدمة يوضح فيها منهجه الذي سار عليه أو دافعه لكتابة هذا الكتاب ليتمكن من جاء بعده من معرفة الظروف التي كُتب فيها الكتاب .

[٨] وقوعه في الوهم كما حصل في المسألة رقم (١٦٤) حيث جعل الرجل المذكور في حديث (سعد بن خولة) جعله سعد بن أبي وقاص ، وهذا غير صحيح .

[٩] إيراده لشُبهٍ مع التوسع في عرضها ، ثم لا ينقدها أو يفندها كما في المسألة رقم (٢٩) .

وعموما فهذه المآخذ لا تقلل من شأن الكتاب وأهميته ، فمن ذا الذي قد سلم كتابه من خطأ أو خلل ؟! ويأبى الله العصمة إلا لكتابه .

## المطلب السابع

## تعريف موجز بالثعلبي وتفسيره "الكشف والبيان"[١]

**اسمه وكنيته:** هو أبوإسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم بن إسحاق النيسابوري الثعلبي. و(الثعلبي) لقب له لا نسب، وذكر السمعاني أنه يقال له أيضاً (الثعالبي) وتعقبه في ذلك د. محمد المليباري في رسالته[٢] وقال: «ولايعرف بهذا اللقب ولم يذكره غيره». أهـ

الإمام العلم شيخ التفسير في زمانه، وأحد أوعية العلم قال عنه الذهبي في السير: «كان صادقاً موثقاً، بصيراً بالعربية، طويل الباع في الوعظ». أهـ

**مولده:** ولد في نيسابور ولم أجد من حدد تاريخ ولادته.

**وفاته:** توفى سنة سبعة وعشرين وأربعمائة للهجرة.

**شيوخه:** أبوبكر بن مهران المقرئ، وأبوبكر بن فورك، وأبوعبدالرحمن السلمي، وغيرهم.

---

(١) لقد قصدت الإيجاز والاختصار في عرض ترجمة الثعلبي ومنهجه في الكشف والبيان؛ ليطلع القارئ على طرف من سيرة الثعلبي ومنهجه في تفسيره، وليتصور القارئ على مَنْ يستدرك ابن المظفر الرازي في كتابه "مباحث التفسير"، وقصدت عدم الإطالة والتوسع في ذلك لأنه قد كُتبت في الثعلبي ومنهجه في الكشف والبيان رسالة مستقلة وهي لـ د. محمد المليباري، وأيضاً كل من حقق جزءاً من الكشف والبيان في جامعة أم القرى فقد توسع في ترجمة الثعلبي ومنهجه في تفسيره، ولقد كادت تبلغ عشرين رسالة! وإن كنت أرى أن الاكتفاء بالتوسع في ترجمته ومنهجه في أول رسالة تحقق جزءاً من التفسير فحسب، وأما من جاء بعده فيكتفي بالإيجاز والإشارة لما سبق؛ لكي لا تكرر الأعمال دون فائدة كبيرة، ولتصرف الجهود وتركز على ما هم بصدده من تحقيق وتعليق.

(٢) (١/ ٣٩).

**تلامذته**: أشهرهم أبوالحسن الواحدي، وأبومعشر الطبري، وأبوسعيد الخوارزمي، وغيرهم.

**عقيدته**: لقد كان الثعلبي على منهج أهل السنة والجماعة في الجملة عدا هنات له تعد موافقات لأهل البدع أكثر من أنها اعتقاد، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن الثعلبي فيه سلامة من البدع، وإن ذكرها تقليداً لغيره».أهـ

وقد بذل جهداً مشكوراً د. محمد المليباري في رسالته[1] في نقد الثعلبي في عقيدته وخرج بنتيجة قال فيها: «وقد اتضح لنا من واقع الأمثلة أن الثعلبي كان يوافق أهل السنة والجماعة في كثير من معتقداته، بل كان يزود عن هذه العقيدة بكل ما أوتي من خبرة وعلم، وموافقته لمذهب أهل السنة لم تكن على إطلاقها إنما كان يقف بجانب العقيدة السلفية في معظم معتقداته، وينصرف عنها في تأويل بعض صفات الله كالاستواء والوجه والعين واليدين واليمين والكف، وغيرها من الصفات الخبرية، ففي تأويل هذه الصفات وشرح معانيها كان الثعلبي أشعرياً».أهـ

**مذهبه الفقهي**: كان الثعلبي شافعي المذهب[2].

## منهجه في الكشف والبيان[3]:

١- الكشف والبيان من التفاسير المشهورة وقد لاقت العناية من أهل العلم

---

(١) (١/٥٩).

(٢) انظر: ترجمة الثعلبي في السير للذهبي (١٧/٤٣٥)، وطبقات المفسرين للداودي (١/٦٥)، والموسوعة الميسرة (١/٣٠٢).

(٣) اعتمدت في بيان منهج الثعلبي على رسالة د. محمد المليباري المعنونة بـ "الثعلبي ومنهجه في الكشف والبيان" وهي رسالة دكتوراة من الجامعة الإسلامية عام ١٤٠٥هـ، وبعض الرسائل التي حققت الكشف والبيان، وقد سقت ذلك في نقاط مختصرة لتتضح الجوانب الإيجابية السلبية عند الثعلبي في الكشف والبيان بتركيز ودون إطالة.

وممن اهتم به البغوي حتى عُدَّ تفسيره معالم التنزيل اختصاراً وتهذيباً للكشف والبيان.

٢- اهتم الثعلبي بالتفسير بالمأثور وحشد تفسيره بالأحاديث والآثار والنقولات، كل ذلك يسوقه بسنده، حتى رجحت عنده كفت التفسير بالمأثور.

٣- اهتم بالقراءات المتواترة والشاذة، كما عني ببيان أوجه القراءات مع بيان ما تدل عليه من المعاني، مما يوضح أنه كان له قدم راسخة في العلم.

٤- احتفل الثعلبي بمرويات أسباب النزول حتى عُدَّ مرجعاً مهماً لتلك الروايات.

٥- توسع في شرح آيات الأحكام وفي معالجة القضايا الفقهية مع عنايته بآراء الإمام الشافعي، ولقد اهتم كذلك بالترجيح والتوجيه والتعليل.

٦- اهتم الثعلبي بعلوم القرآن في تفسيره من مكي ومدني، وأول ما نزل وآخر ما نزل، ومن أهم ما أطال فيه هو الناسخ والمنسوخ في القرآن.

٧- اعتنى الثعلبي بالمسائل النحوية والصرفية والبلاغية.

٨- اهتم الثعلبي بسرد الأحاديث والآثار الواردة في الترغيب والترهيب وذلك لكونه من أشهر الوعاظ في زمانه.

٩- أكثر الثعلبي من ذكر المرويات مما جعله يجمع بين الغث والسمين وبين الصحيح والسقيم بلا تفريق، حتى كثرت لديه الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ومما انتقد عليه توسعه وذكره لأحاديث فضائل القرآن الضعيفة والموضوعة.

١٠- أكثر الثعلبي من ذكر الإسرائيليات دون تمييز أو تعليق فقد أكثر الرواية عن أهل الكتاب مما فيه قدح في عصمة الملائكة والأنبياء.

١١- انتقد الثعلبي كذلك في ذكره لأخبار الشيعة وتأويلاتهم الفاسدة.

# المبحث الثاني
# منهجي في التحقيق

وسيكون منهجي في تحقيق هذا الكتاب على النحو التالي :

**[١]** نسخ المخطوطة وفق قواعد الإملاء المتعارف عليها في عصرنا . وأثبت ماأجده في المخطوط من ضبط بالشكل ، وأزيد ما دعت الحاجة إليه . وأشرت في الهامش لرقم لوح المخطوط بعلامة /.

**[٢]** كتابة الآيات وفق رسم المصحف وبرواية حفص عن عاصم ، وإن ذكرها المؤلف برواية أخرى مع الإشارة لذلك في الحاشية . مع توثيقها بذكر اسم السورة ورقم الآية .

**[٣]** تخريج الأحاديث والآثار من مصادرها الأصلية ، علماً أنه إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما أو إلى أحدهما ، وإذا كان في غيرهما فتوسعت في التخريج بقدر المستطاع ، مع نقل ما أجد من كلام أهل العلم على الحديث من جهة صحته وضعفه . وأعزو ذلك لاسم الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث في أول موضع لورود الحديث ، وهذا في الغالب ، ولن اتقصي كل مواضع الحديث التي ورد فيها .

**[٤]** توثيق النقل عن الثعلبي من خلال تفسيره الكشف والبيان المطبوع في عشرة مجلدات علماً أني اجتهدت في موازنة ما هو مطبوع وما هو موجود في الرسائل الجامعية التي حققت تفسير الثعلبي للتأكد من سلامة النص ، وإذا وجدت خلافاً واضحاً أو مؤثراً أذكره في الحاشية إما بذكر النص كاملاً أو بذكر المقطع أو الكلمة بحسب ما تمليه الحاجة . وإن كان الخلاف بسيطاً أو غير مؤثر فلن أذكره لكي لا أثقل الحواشي ، ولأن تحقيق نصوص الثعلبي ليست هي المقصد الأول في رسالتي ، ولأن فيه رسائل جامعية قد قامت بخدمته .

**[٥]** إذا نسب الثعلبي القول لأحد أشرت إلى ذلك في الحاشية بذكر القائل وأُخَرِّجُ قولَه وأعزوه لكتب التفسير وغيره، وإذا لم ينسبه لأحد فاكتفي بالعزو لتفسير الثعلبي ومن قال بهذا القول، مع عزوه ما أمكن.

**[٦]** في كل مسألة أعزوها لكتب التفسير باختلاف اتجاهاتها، والغالب أن أذكر العزو لكتب التفسير والمراجع العلمية في آخر المسألة، وربما أشير إلى بعض المراجع عند كلام الثعلبي وأشير إلى البقية في نهاية كلام ابن المظفر الرازي ولا أكرر ما سبق حتى لا يكون إكثار من غير فائدة. وكنت متوسطاً في العزو للمراجع وكتب التفسير حتى لا يكون إثقال على الحاشية دون كبير فائدة، وكذلك حتى لا يكون جفاف من ذكر المراجع، حتى يتيسر الرجوع إليها لمن أراد الاستزادة في المسألة.

**[٧]** رقمت المسائل بذكر الرقم يمين المسألة حتى يسهل العزو إليها دون رقم الصفحة.

**[٨]** ضبط الكلمات المشكلة والغريبة والأشعار في نص الكتاب، والتعليق عليها بالبيان نقلاً عن المصادر المعتمدة، وسأكتفي في المعاجم بمعجمين: لسان العرب، وتاج العروس، وسأعزو لهما برقم الجزء والصفحة، وربما أضيف غيرها مما تدعو له الحاجة.

**[٩]** عزو أقوال أهل العلم التي ينقلها ابن المظفر الرازي إلى مصادرها الأصلية، فإن لم أعثر عليها فسيتم العزو إلى الكتب التي نقلت عنهم.

**[١٠]** التعريف بالأعلام الوارد ذكرهم في نص الكتاب المتعارف على الترجمة لهم، مع عدم الإطالة في الترجمة وسأذكر الاسم وتاريخ الوفاة وأبرز صفاته، أو ما تميز به، وسأعزو الترجمة إلى مرجعين – في الغالب – بحسب اختلاف طبقاتهم.

**[١١]** التعريف بالبلدان والأماكن التي ترد في نص الكتاب المحقق في أول ورود لها، ولن أكرر التعريف بها إذا تكررت وإنما ساكتفي بالتعريف الأول .

**[١٢]** التعليق على بعض المسائل التي أرى أنها بحاجة لتعليق ؛ كمسألة عقدية، أو لغوية أو في التفسير وغير ذلك . وأحياناً أجمع الأقوال في المسألة حتى يتمكن القارئ من النظر فيها، ولن ألتزم بذلك في كل مسألة وإنما فيما أراه بحاجة لذلك حتى لا يطول التعليق ونخرج عن المقصود، ثم أوجه القارئ للمراجع المهمة في المسألة .

**[١٣]** رتبت العزو لكتب التفسير بحسب تاريخ وفيات مؤلفيها فأُقدم الأقدم ثم من جاء بعده وهكذا، وسأكتفي بذكر اسم التفسير ومؤلفه في أول ورود له ثم أكتفي بذكر اختصاره أو اسمه الذي اصطلح عليه بعد ذلك .

**[١٤]** صنع الفهارس :

- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

صفحة العنوان

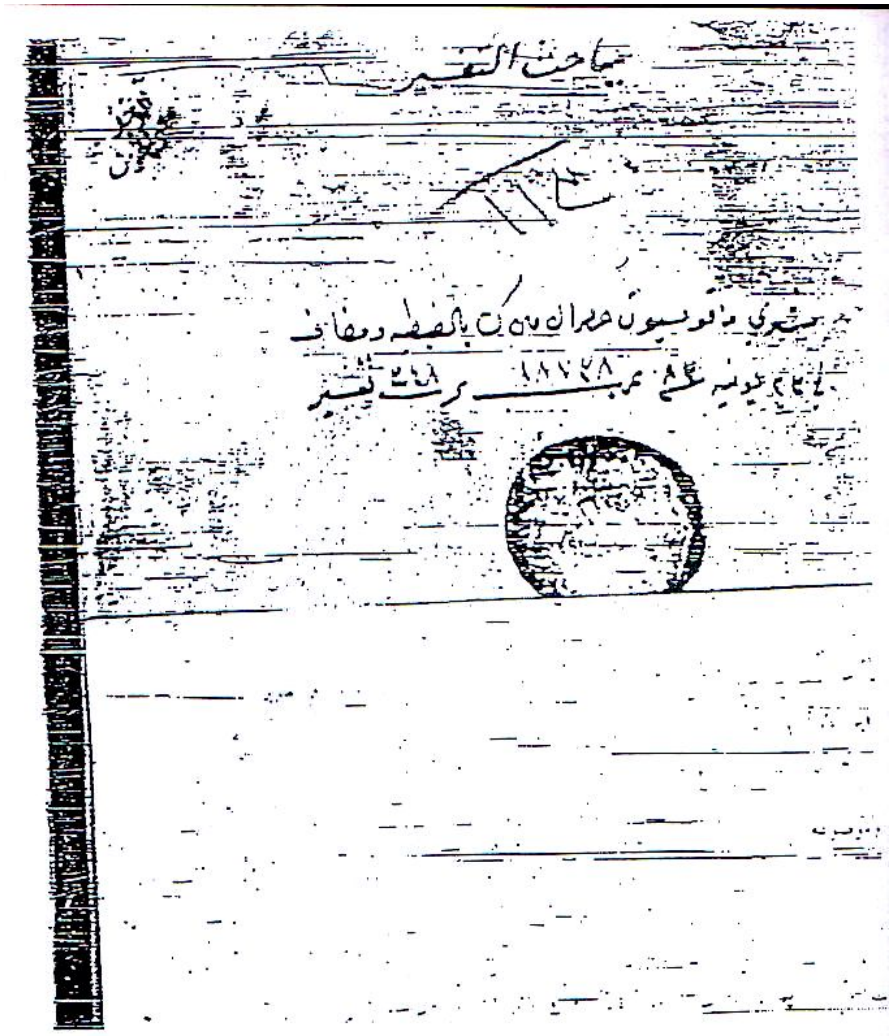

## بداية الكتاب

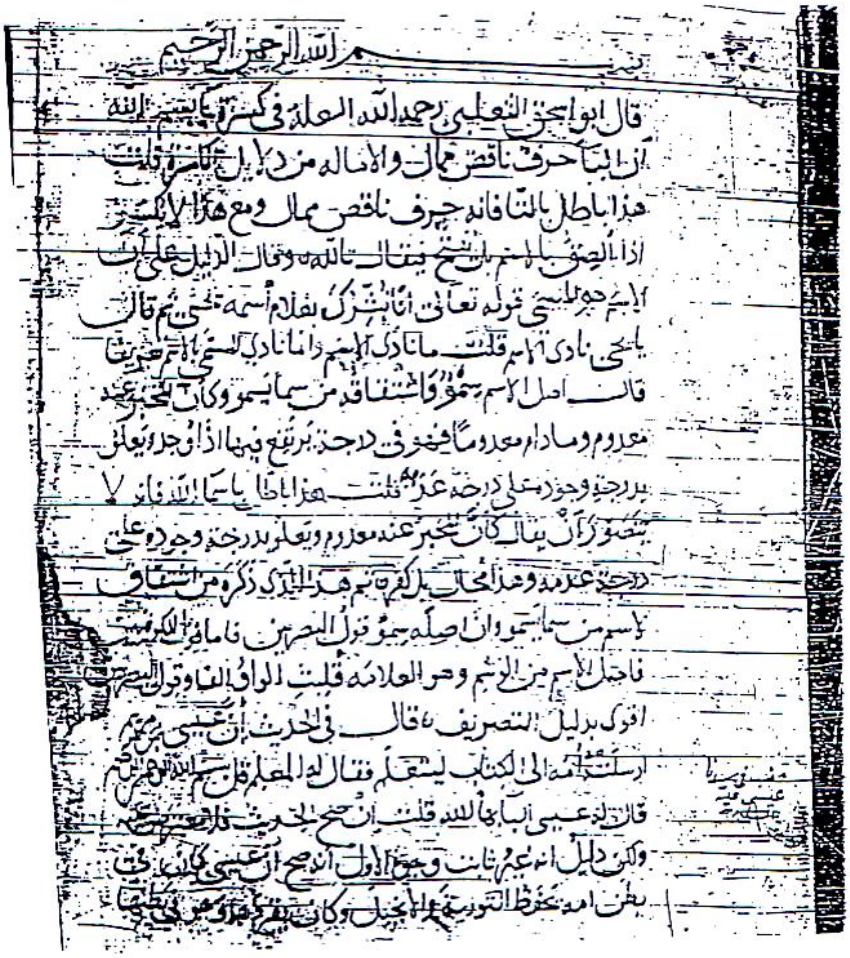

نهاية الكتاب ويظهر فيها إجازة المصنف التي كتبها لأحد تلاميذه